كلمة الأمين العام

السيد علي سبت بن سبت

" إحتفالية إطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد،عام 2021"

القاهرة – مقر جامعة الدول العربية، 13 يونيو 2022

الجهات المعدة للتقرير

بسم الله الرحمن الرحيم

- **معالي الاستاذ أحمد أبوالغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية**
- **سعادة السفير علي الحلبي، سفير الجمهورية اللبنانية لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية**
- **سعادة الدكتور خالد حنفي، رئيس اتحاد غرف التجارة العربية**

السيدات والسادة،،

الحضور الكريم،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم،،

إسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأخوة في جامعة الدول العربية على دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة في هذا الحدث الهام والشكر موصول للجنة التنظيمية على التنظيم والإعداد الجيد لهذه الاحتفالية.

وإنه لمن دواعي سروري أن نشارككم اليوم في هذه الاحتفالية المخصصة لإطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، الذي هو محصلة للجهد المشترك بين الجهات الأربع المساهمة في إعداده متمنين أن تُكلل بالنجاح الجهود المبذولة في إعداد وتطوير هذا التقرير المهم وإخراجه بالشكل الملائم. ولا شك أن الخطوة المتخذة لإطلاقه اليوم من شأنها أن ترفع من المستوى الترويجي للتقرير.

السيدات والسادة،،

أن منظمة أوابك هي الجهة العربية الوحيدة المهتمة بشؤون الطاقة في العالم العربي منذ إنشائها عام 1968، لذا فقد حرصت حرصاً شديداً على أن تكون من ضِمن المؤسسات المُشاركة في إعداد هذا التقرير، حيث انضمت المنظمة لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثالث للتقرير والذي صدر في عام 1982، وذلك بتوليها مهام إعداد الفصل الخامس منه والذي يتعلق بقطاع الطاقة الذي يُعد حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

يستعرض الفصل الخامس الخاص بقطاع الطاقة التطورات في الوضع العام لنشاط الاستكشاف والإنتاج في الدول العربية، والتطورات في الطلب العربي على مصادر الطاقة المختلفة، والامدادات النفطية ومستويات المخزونات النفطية وحركة أسعار النفط ومنتجاته وأسعار الشحن وأسعار الغاز الطبيعي وحجم الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعي. كما يستعرض الفصل التطور في حجم العائدات المحققة من تلك الصادرات والتي كان ولا يزال لها دوراً رئيسياً في تعزيز عملية التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق فوائض في الموازنات العامة والموازين التجارية في الدول المنتجة. ومن ناحيةٍ أخرى فقد ساهمت تلك العائدات البترولية وتوفر النفط والغاز الطبيعي في تعزيز العمل العربي المشترك من خلال العون الإنمائي المقدم من الدول المنتجة الى

الدول العربية المستهلكة، وعن طريق التعاون العربي في شبكات النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي.

الحضور الكريم،،

دعوني أشارككم بعض المؤشرات الرئيسية المهمة للطاقة التي تم التطرق لها بإسهاب في الفصل الخامس من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 والذي نحن بصدد إطلاقه اليوم.

ففيما يتعلق بالنفط: بلغت الاحتياطيات العربية المؤكدة منه حوالي 716 مليار برميل بحصة 56% من الإجمالي العالمي. ووصل إنتاج الدول العربية من النفط نحو 22 مليون برميل يوميا، أي ما يشكل حوالي 27% من الإجمالي العالمي. وفي المقابل بلغ استهلاك النفط عربيا نحو 6.5 مليون برميل يوميا. وبالنسبة للصادرات النفطية فقد وصلت إلى 21 مليون برميل يوميا ما يمثل 32% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية.

وفيما يخص الغاز الطبيعي: فقد وصلت احتياطيات الدول العربية منه نحو 54 تريليون متر مكعب ما يمثل 26% من الإجمالي العالمي. وبلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق، الذي لا يشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة، نحو 585 مليار متر مكعب، لتشكل بذلك حصة 15% من الإجمالي العالمي. وبلغ استهلاك الغاز الطبيعي عربيا ما يعادل حوالي 7 مليون برميل مكافئ نفط يوميا. وقد شكلت صادرات الدول العربية من مجمل الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي بنوعيه حوالي 196 مليار متر مكعب، أي ما يمثل 16% من الإجمالي العالمي.

الحضور الكريم،،

أن الدور المحوري الذي تتمتع به الدول العربية في اسواق النفط والغاز العالمية في الوقت الحاضر يتطلب منها بذل مزيد من الجهد نحو مقابلة الاستهلاك العربي والعالمي المتزايد من مصادر الطاقة التي تعد المحرك الرئيسي لنمو تلك الاقتصادات. وبات من الواضح أن التقلبات في أسواق الطاقة وعدم استقرارها أياً كان مصدرُها وأسبابُها تؤثر على إنتاج وصادرات وعوائد النفط والغاز وحجم وأنماط الاستثمار في الانتاج مما يؤثر بالتالي على استراتيجيات التنويع الاقتصادي وأساليب إدارة الإيرادات النفطية والغازية في دولنا العربية المنتجة للنفط والغاز.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم توقعات المنظمات والهيئات المتخصصة بالطاقة تشير إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة سيتم تلبيتها من النفط والغاز الطبيعي إذ من المتوقع أن يستحوذا على نسبة 53% في مزيج مصادر الطاقة المستهلكة عالميا حتى عام 2045 بحسب توقعات منظمة أوبك. ومن المتوقع أن تساهم دول منظمة أوبك العالمية، التي من ضمنها ست دول عربية، بالجزء الأكبر من الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالمي من النفط التقليدي وغير التقليدي وسوائل الغاز .

السيدات والسادة، الحضور الكريم،،

ختاما أود التأكيد مرة أخرى على أن المكانة المرموقة للدول العربية في المشهد العالمي للطاقة يُحملها مهمة مواصلة الاضطلاع بدورها الايجابي لبذل كافة الجهود الممكنة

للمحافظة على النفط والغاز كمصدرين أساسيين للطاقة نظراً للمساهمة الكبيرة في التنمية الاقتصادية العربية.

كما أن إيجاد سوق نفطية متوازنة ومستقرة تلبى تطلعات المنتجين والمستهلكين والمستثمرين على حد سواء يعتبر أمراً ضرورياً لتحفيز الدول العربية المنتجة والمصدرة لزيادة استثماراتها في قطاع الطاقة، إذ يجب أن يكون هناك ضمان للطلب العالمي على الطاقة في المدى المتوسط والبعيد لتبرير الاستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة، نظرا لكلفتها المالية الباهظة. وعندما نتحدث عن مبدأ أمن الطاقة العالمي (Energy Security) **فإننا نرى أهمية أن يشمل مبدأ ضمان الطلب العالمي على الطاقة مقابل مبدأ ضمان إمدادات الطاقة.**

شكراً لحسن استماعكم ،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،